الغافلون عن غضبة الشعب

■ من المحزن أن نجد في الوطن أفراداً وأشخاصاً وأحزاباً لايزالون خارج نطاق الاصطفاف الوطني دون أدنى قدر من الشعور بالمسئولية الوطنية أو على الأقل الغيرة أو الشعور بالخجل من فعلتهم هذه التي تندرج في خانة التخاذل والتهاون وعدم المبالاة، ومن العيب والعيب الكبير أن نجد أولئك يصرون على البحث وبجدية عن تبرير الأفعال الإجرامية للتمرد والإرهاب والعنصرية ودعاة الانفصال ولايتوارون عن أعين الجماهير التي تقود المد الشعبي دعماً لأبناء القوات المسلحة والأمن والنازحين في صعدة وحرف سفيان، بل ان أولئك النفر الذين لم يصطفوا إلى جانب الوطن إنما يرتكبون جرماً لايغتفر وهم غافلون عن غضبة الشعب.

د. علي مطهر العثربي

إن السؤال الذي يطرح نفسه على الساحة الوطنية بعد أن شهد الجميع ما أحدثه العنصري الحوثي وجماعته الإرهابية ودعاة الردة والانفصال والإرهاب واستمع إلى العديد من الشهادات الحية من مواقع الأحداث هو: ماذا يريد أولئك الذين مازالوا خارج نطاق الاصطفاف الوطني ومتى تصحو ضمائرهم؟ وأين هم من مبدأ الولاء الوطني؟ وكيف يستحقون وطناً لا يدافعون عنه؟ وكيف يؤمنون بعقيدة لا يذودون عنها؟ وكيف يطيب لهم العيش فوق تراب لايقدسونه بالفداء والتضحية؟ وكيف لهم أن ينعموا بهواء وماء وسماء هذا الوطن الذي تخلوا عنه وساهموا في تمزيق أوصاله وتامروا على أمنه واستقراره؟ وهل يعقل أن يكون الشيطان قد أغواهم؟ أم أن النزعات الشيطانية أساساً تصدر من ذواتهم وهم يمتلكون زمام الشيطان ويحكمون السيطرة عليه نتيجة لما يتمتعون به من القدرة على الغواية.

أسئلة قد تبدو غريبة بعض الشيء على البعض، لكن الحقيقة أن سكوت أولئك النفر يبعث على الأسى ويجعل المرء يرثى لحالهم المساوي لأنهم أصبحوا بأفعالهم التي لاتقل خطراً على أفعال الإرهاب والتمرد التي طالت الوطن وحاولت النيل من وحدته الوطنية في حالة عزلة بعيدين عن المجتمع، بل ربما يحكمون إغلاق الغرف على أنفسهم ليس خجلاً ولا حياءً من الله ومن الناس وإنما لكي لايؤثر عليهم الشارع بتفاعلات الجماهير التي مازالت تتداعى من أجل الاصطفاف الوطني وتقدم الغالي والنفيس في سبيل تقديم العون والمساعدة للنازحين وإسناد أبناء القوات المسلحة والأمن، والأكثر غرابة من ذلك كله أن هؤلاء النفر يلتقون في فنادق فارهة ويعقدون الندوات من أجل الإصرار على مواقف الخجل التي أساءت إلى الوطن ووحدته الوطنية ويقومون بتسريب تقاريرهم التي يسمونها أبحاثاً إلى الخارج من أجل المزيد من الإساءة إلى وطنهم والتقليل من النجاحات التي تحققت على أرض الواقع.

إن هذا الإصرار العجيب من أولئك النفر يعطي مؤشراً خطيراً، فبالعودة إلى تحليل مخرجات ملتقياتهم أو ندواتهم المزعومة نجد أنها لاتغني ولاتسمن من جوع، بل ان مقاصدها الجلية هي الإساءة إلى الوطن والنيل من سمعته في الخارج وتقديم خدمة معلوماتية للغير ربما مدفوعة الثمن، وربما لايدرك البعض ذلك وتكون خدمة مجانية.. الأمر الذي يؤكد أن أمثال هؤلاء لم يعد للقيم والمبادئ أي أثر في نفوسهم وباتت المصالح الشخصية النفعية هي المحرك والمسير والموجه لتصرفاتهم.. فهم بذلك عباد الدينار والدرهم والدولار، والوطن الحقيقي الذي يؤمنون به هو المال والمال وحده والمكان الذي يدينون له بالولاء هو من يدفع أكثر والدين الذي يؤمنون به هو الوسيلة التي توصلهم إلى مبتغاهم وما دون ذلك لا قيمة له.

وبذلك فإن الحديث عن مبدأ الولاء الوطني أمام هؤلاء لم يعد ذا جدوى، كما أن محاولة تذكيرهم بالقيم الوطنية والدينية والإنسانية يصبح من وجهة نظرهم مضيعة للوقت لايجنون من ورائه أي مكاسب مالية، وبمعنى أكثر وضوحاً أن مثال هؤلاء لايؤمنون إلا بالمادة والمادة التي يؤمن بها ليست أي مادة بل المال والمال وحده لأنهم يرون فيه الحياة والنجاة والفوز، وهو ما قادهم إلى هذه الحالة المأساوية التي يعيشونها وسط المجتمع المليء بالقيم والأخلاق والمثل ولا تتسامح والمحبة والوئام، المجتمع الذي يلفظهم لأنهم باتوا بقعة سوداء شديدة السواد وسط مجتمع شديد البياض قوي الإيمان بقدسية التراب الوطني على اعتبار أن حب الوطن من الإيمان.

ولئن كانت هذه هي صفات أولئك النفر فإن على المجتمع أن يكون على دراية بتوجهات أولئك، وأن واجب التوعية من خطرهم بات أمراً حتمياً ولايجوز أن تترك الساحة نهباً لأبواقهم الإعلامية التي تزين أفعالهم الشيطانية وتحاول أن تغرر ببعض أفراد المجتمع الصالحين، وهي من وجهة نظري مسئولية جماعية تتحملها بدرجة أساسية الدولة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وينبغي أن تكون حملة التوعية القادمة موضوعية وقائمة على ضرورة غرس مفهوم الولاء الوطني في أذهان الشباب ومنع الأفكار المنحرفة التي يتاجر بها تجار الحروب للتغرير بالشباب.. فهل يدرك الجميع هذه المسئولية وتبدأ حركة التوعية في الميدان؟ أم أن القائمين على الأمر لايدركون ذلك؟!!□

الصعود إلى الهاوية

■ في الأيام القريبة القادمة ستكون أحزاب المشترك في المحك العملي الذي سيكشف عن معدنها الوطني ويبين بجلاء صدقية توجهات قادتها وكوادرها في ما إذا كانت فعلاً تصب في المصلحة العامة للوطن أم عكس ذلك.

فإن هي استجابت لمطلب «الاصطفاف الوطني» الذي دعا إليه فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح -حفظه الله- وقبلت بالحوار الوطني داخل الوطن وليس خارجه وفق مانص عليه اتفاق الـ٢٣ من فبراير ٢٠٠٩م، والذي كان من المفترض ان يبدأ في ابريل من هذا العام، مع التذكير بان قيادة مؤتمرنا الشعبي العام لاتزال حتى اللحظة تنتظر وستظل منتظرة أن يأتوا الى ما اتفق عليه في ٢٣ فبراير الماضي، أقول ان هي استجابت تكون أكدت صلابة معدنها الوطني وصدقية توجهاتها أولاً في الحرص على الايفاء بالاستحقاقات الوطنية، وثانياً في سلامة مصداقيتها تجاه التصدي لكل ما يعترض الوطن من أزمات ومشكلات لا يستثني أحد من التسبب فيها.

أما إذا أصرت على ما أطلقت عليه «رؤية الانقاذ» ومضت في التحضير لعقد مؤتمر للحوار خارج الوطن لتعلن فيه ما تسميه بـ«وثيقة الانقاذ» والتي لايستبعد ان تكون على غرار «وثيقة العهد والاتفاق» التي أضرمت حرب الردة والانفصال عام ١٩٩٤م، فإنها بإصرارها هذا تكشف للملأ عن تورطها في مؤامرة حيكت خيوطها من قبل قوى الخارج المتربصة بالوطن ووحدته، والتي تهدف الى «محاولة الانقلاب على النظام السياسي برمته، وعلى الرئيس علي عبدالله صالح شخصياً».

وإذ نتمنى لتكوينات وقواعد تلك الاحزاب المنضوية تحت تكتل «المشترك» وغير المنضوية، ألا يصدق عليهم هذا التوصيف بوصفهم أخوة لنا وشركاء في الحياة السياسية وفي وطن ٢٢ مايو.. فإن أبسط استقراء لهذه المؤامرة الانقلابية تفصح عن حقائق ودلالات وثيقة تعود إلى ما قبل حرب الردة والانفصال، ولن يتردد أي محلل او باحث سياسي وحدوي غيور على وطنه ووحدته عن كشفها مسلسلة منذ تقارب أحد أقطابها مع الحوثيين في اطار حزب الحق المنحل الى آخر تحركات رموز احزاب «المشترك» والمقاولين معهم.

وإذ لم يفت الأوان بعد، فإن العودة الى جادة الصواب والاستماع الى صوت العقل والمنطق، لهو خير من الاصرار الأحمق على مواصلة الصعود الى الهاوية حيث السقوط المريع في مزبلة التاريخ.□

أكاديميون .. مع وقف التنفيذ!

طارق مصطفى سلام

في لغة ركيكة ضعيفة المعنى ومليئة بالأخطاء، وفي أسلوب غير متناسق، هذا ما تعبر عنه تلك العبارات المسيئة الواردة في سياق ما تسمى بالوثيقة والمنشورة في عدد من الصحف مذيلة بتوقيع خمسة أكاديميين من جامعة صنعاء، ومن قراءة الأسطر الأولى لها ينتابك الشعور بالأسى والصدمة من الإصرار العجيب والتمادي المريب والإيغال في الإساءة بدوافع ذاتية وفي شخصنة غريبة للأمور هدفها إلحاق الأذى بشخص رئيس جامعة صنعاء.. ومن الوهلة الأولى تشعر بالغبض مما جاء بالوثيقة والتعاطف التلقائي مع رئيس الجامعة لأن ما نشر فيها مطامع غير مشروعة لأصحابها.

ماذا حل بالوسط الأكاديمي حتى يهبط بعض أعضائه إلى هذا الدرك الأسفل؟ وأين ذهبت التقاليد الأكاديمية العريقة ؟؟ وهل يتم الاحتكام إلى اللوائح والضوابط والأنظمة السائدة والمعمول بها في هذا الحقل والمجال الريادي والمهم؟ ما هي طبيعة العلاقة المهنية والاجتماعية المتبادلة التي تربط بين أساتذة الجامعة؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تفرض نفسها وأنت تقرأ مقدمة ذلك المنشور الفاجعة والذي هو أشبه بالحملة الصحفية المشبوهة والموجهة ببغضاء غير مبررة نحو رئيس جامعة صنعاء.

تصدمك بشدة كلمات ومحتوى الوثيقة المليئة بالضغائن والرغبات الأنانية والتحريض المكشوف والمباشر، في سرد غير علمي أو موضوعي للوقائع ومجاف للحقائق.

إضافة إلى سيل جارف من الكلمات والعبارات غير اللائقة والتي لاتهم القارئ بشيء والمردودة على قائليها جملة وتفصيلاً.

ولست هنا في مجال الدفاع عن رئيس الجامعة وإنجازاته الكثيرة بقدر حرصي على إيضاح بعض الحقائق التي تنكرت لها تلك المزاعم وأصحابها.

للعلم فقد تضمن استهلال تلك الوثيقة عبارات الإساءة والتجريح لشخص رئيس الجامعة وتشبيهه وعهده بهتلر والنازية والصهيونية وما مارسته في باريس وغزة وليست من الأخلاق الحميدة (لأساتذة الجامعة) أن تكون لغتهم بعيدة عن الطرح الموضوعي والأسلوب العلمي المنهجي في تناول القضايا موضع النقد بل انه لم يتم رصد موضوع واحد ومحدد للفساد وإغنائه بالبحث والتحليل وكشف ملابساته وتقديم الأرقام والوثائق السليمة المؤيدة له ، بل تم الاكتفاء بالحديث عن قرائن وأرقام تخدم رئيس الجامعة وهي لصالحه ولاتدينه ، ولاتتعدى أن تكون من المسلمات والقواعد المتبعة في عملنا المؤسس وفي الوعي الجمعي للمجتمع، أما أن يقوم أصحاب الوثيقة ببذل الجهود المضنية لرصد إجمالي المبالغ المالية المصروفة للضيافة خلال الثلاث السنوات الماضية فهو جهد مهدور لأنه من المعروف للقاصي والداني الحجم المتزايد للأنشطة والفعاليات العلمية والأكاديمية في جامعة صنعاء ومن ثم مشاركة عدد كبير من العلماء من الجامعات العربية والأجنبية في هذه الفعاليات وإقامة مأدبة غداء على شرفهم هو من البروتوكول المتبع في جامعات العالم كافة ومن الطبيعي أيضاً أن يكون هناك نوع من التوازي في زيادة حجم ونوعية هذه الفعاليات التي تصب في خدمة الجامعة والمجتمع وزيادة حجم المصروفات في هذا الجانب وبالإمكان العودة للدوريات الصادرة عن الجامعة في هذا الجانب للفترة الماضية لمعرفة مستوى هذا النشاط ونوعيته ومردوده الايجابي على البحث العلمي وتبادل الخبرات واعتماده كأسلوب أشمل وأفضل لتعميم الفائدة وتقليص النفقات والمصروفات مقارنة بالأنظمة الفردية للنشاط العلمي والأكاديمي.

إنه من المعيب تلك النظرة المتعالية والفئوية التي أفرزتها سطور ذلك المنشور في تعامله مع موظفي الجامعة وعدهم فئة أدنى يجوز جلدهم والتشهير بهم وفي الوقت ذاته يتم مراعاة زملاء المهنة من الأساتذة مع استثناء رئيس الجامعة من هذه الميزة في أسلوب غوغائي ونظرة برجماتية للأمور.

كما حرص أصحاب المنشور إياه على استدعاء العداوة مع أطراف عدة داخل الجامعة وخارجها حيث وجهت الإساءات والتهم جزافا لجميع الزملاء من رؤساء الأقسام العلمية والعمداء والنواب ومساعدي وأعضاء المجالس المختصة وغيرهم وعدوهم غير أكفاء ومسلوبي الإرادة والأكثر من ذلك اتهامهم بمخالفة لوائح وأنظمة الجامعة دون تقديم ما يفيد صحة هذا الاتهام سوى حكايات القيل والقال.

للأسف حرص أصحاب ذلك المنشور على إثارة بعض الأهداف الحزبية التي يجب أن يكون مكانها الهيئات والأطر الحزبية وليس الجامعة ومحاولة جمع المتناقضات باستخدام معايير مزدوجة والكيل بأكثر من مكيال وتوجيه النقد وإلقاء التهم جزافاً «وهو أقرب ما يكون إلى محاولة تدوين كلام مقبل مكرر».

وفي الأخير أقول إن الأمانة والمكانة العلمية والاجتماعية لأساتذة الجامعة تحتم عليهم وفي كل الظروف والمناسبات أن يتحروا الدقة والموضوعية في كل كتاباتهم وتصريحاتهم وأن يحرصوا (أكثر من غيرهم) على تجسيد الالتزام بالقوانين النافذة والإسهام الإيجابي والرائد في تربية الأجيال ونشر ثقافة المحبة والتسامح والعمل والإنتاج وإشاعة الوعي الجمعي الايجابي مما يؤدي إلى الحفاظ على الوحدة الاجتماعية والسلم الاجتماعي وازدهار الوطن ورخائه وهذه من المهام والوظائف الأساسية للجامعة وجزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع والوطن التي يجب ان يضطلع بها ويتصدى لها أساتذة الجامعة وعدم الإيفاء بها والوفاء لها هو الفساد بعينه، ولكنه فساد لايمكن مراقبته وردعه بمواد القانون بل بوازع الدين وصحوة الضمير.□

عدن.. بوابة اليمن للعالم!

عبدالباقي دهيس

■ تحتفي العاصمة الاقتصادية والتجارية- عدن- في ١٠ نوفمبر الجاري- مؤتمر عدن الاستثماري والاقتصادي.. «عدن بوابة اليمن للعالم»- وهو حدث اقتصادي، استثماري، تجاري، بامتياز، وبالغ الأهمية.. من حيث الدلالات والمعاني..!

لقد أحسن منظمو هذا المؤتمر، اختيار التوقيت.. واختيار المكان أيضاً، فبالنسبة للتوقيت فهو ينعقد في وقت تواجه فيه اليمن تحديات كثيرة- لعل أبرزها الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع نسبة البطالة والفقر، فحجم المشاركة في المؤتمر- والذي ستحضره- بحسب ما أعلنته اللجنة التحضيرية للمؤتمر، كبريات الشركات الاقليمية والعربية والعالمية.. العاملة في مجال الاستثمار والتجارة والاقتصاد والمال، ومن كبار الاستشاريين والاختصاصيين الدوليين والمستثمرين ورجال المال والأعمال اليمنيين والأجانب- يبعث على التفاؤل- وبعد بحد ذاته تاكيداً على التضامن الواسع، مع وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وتعزيز الشراكة معه من أجل نهضته ونمائه، أما من حيث المكان- فهو ينعقد في «مدينة عدن»- هذه المدينة العريقة التي تعد بحق «بوابة اليمن إلى العالم».. فهي تقع على أكبر وأهم ممر ملاحي دولي «باب المندب»- يربط الشرق بالغرب، وإلى جانب موقعها المتميز هذا- تمتلك مقومات أساسية مشجعة للاستثمار والنشاط التجاري الحر والواسع، وبخاصة الميناء والمصافاة والمطار- وهي مكونات خدمية لها من العراقة والتميز والخبرة والنجاح، اشتهرت بها هذه المدينة من مئات السنين ووصلت سمعة مينائها إلى شتى بقاع الدنيا، إلى جانب وجود «المنطقة الحرة» فيها بمكوناتها الرئيسة الثلاث: ميناء الحاويات، المنطقة الصناعية، قرية الشحن الجوي.. إضافة إلى ما حباها الله من المواقع الطبيعية والسياحية والشواطئ المتميزة والجميلة الجاذبة للمستثمرين الجادين دون عناء- متى ما تم الترويج لها وتقديمها أمام المستثمرين بصورة جذابة وشفافة ومتحررة من التعقيدات واعتماد نظام «النافذة الواحدة»- كبقية البلاد الأخرى.. في انجاز معاملات المستثمرين..!

لن نخطئ القول في ضوء ما تقدم: إن مؤتمر عدن الاستثماري المرتقب، وغيرها من الفعاليات والمؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية المماثلة، التي سبق أن نظمتها ورعتها الحكومة في السنوات القليلة الماضية.. وأبرزها «مؤتمر فرص الاستثمار» يأتي في سياق تواصل جهود الحكومة المنفذة للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، وبرنامج المؤتمر الشعبي العام للمحليات، الذي بموجبه حظي فخامته وحزب المؤتمر، بثقة الناخبين في الانتخابات الرئاسية والمحلية- سبتمبر ٢٠٠٦م- وخاصة فيما يتعلق بخلق شراكة حقيقية وفاعلة، يعتمد عليها في تسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في مسيرة النهضة التحديثية والتطويرية، من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتشجيع وجذب المستثمرين العرب والأجانب، والدفع بالرأس المال اليمني المغترب للاستثمار في الوطن، وإفساح المجال أمامهم- كشركاء فاعلين- «يفيدون ويستفيدون».. في استنهاض حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحريك عجلاتها إلى الأمام، وبما يساعد على توفير فرص عمل جديدة، تسهم في حل جزء من مشكلة البطالة والتخفيف من حدة الفقر، وتضمن تأمين الحياة المعيشية الكريمة واللائقة للعاطلين..!

سيتم في مؤتمر عدن الاستثماري- عرض فرص استثمارية كثيرة- واعدة ومشجعة، من قبل وزارة التخطيط و التعاون الدولي والجهات الأخرى المعنية بشؤون الاستثمار.. ينبغي أن يغتنمها المشاركون في هذا التجمع الاقتصادي- الاستثماري الكبير المهم بكل الصفات والمقاييس- وهي فرص لاتتكرر، علماً أن الاستثمار في اليمن كان ومازال وسيظل مفتوحاً أمام الجميع.. والله من وراء القصد..!□

أوبئة إمامية

اقبال علي عبدالله

■ من لايعرف كيف كانت عقلية أسرة حميد الدين تحكم الجزء الشمالي من الوطن قبل ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م، فإن الواقع اليوم وبعد سبعة وأربعين عاماً من القضاء على الحكم الإمامي الرجعي الكهنوتي المتخلف، يقول بل ويؤكد ان العناصر المتمردة التي يقودها المدعو عبدالملك الحوثي في بعض مديريات صعدة تعيد إلى الذهن صوراً بشعة ومخيفة لفترة حكم أسرة حميد الدين التي ادعت «الحق الإلهي في حكمها» وهو ادعاء استغلت به الإمامة جهل الشعب وحكمته بالقوة والنار والحديد على شعب كان كل حلمه رؤية الشمس ولقمة عيش كريمة تقيه الجوع ودواء يحميه من المرض، أستغلوا ذلك لتمرير ادعاءاتهم بالحق الإلهي في الحكم.

بالأمس عرضت الفضائية اليمنية صوراً لمجموعة لا أشك انهم ضحية الجهل والتعبئة الشيطانية من هو وأسرته يمثلون أوبئة خبيثة من الجسد المريض للإمامة المبادة.. أوبئة ظلت تنمو في الظلام وتغذت من «الحوزات» حتى تشبعت عقلياتها بذلك الادعاء بالحق الإلهي لها بالحكم ومقاومة الجمهورية والسلطة المنتخبة من الشعب والخروج على القوانين والدستور وكل ذلك لتحقيق حلمها المريض بالسلطة وعودة الحكم الإمامي الكهنوتي الذي أباده الشعب في ثورته المارة التي انطلقت في السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م..

صوراً لعناصر أغلبهم أطفال وشباب تم القبض عليهم من قبل قواتنا المسلحة والأمن وإلى جانب تسليم أعداد كبيرة من هؤلاء الأطفال والشباب أنفسهم بعد أن شددت قواتنا المسلحة ضرباتها لإنهاء فتنة التمرد وإعادة الأمن والسكينة إلى صعدة التي كشفت الحقائق وحشية المتمردين وجنون الإرهاب الحوثي ضد الأطفال والنساء والشيوخ والرجال، ولعل المتابع لما كشفت عنه شهادات عدد من النازحين الهاربين من ممارسات عصابة التمرد ضد النساء تحديداً سيدرك أن تلك العصابة ليسوا من ديننا الإسلامي الحنيف بل هم جماعة مارقة شيطانية لادين لها ولا ملة.. ولعل اعترافات أحد أفراد العصابة ممن تم القبض عليهم بأن «لافرق بين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات والتسليم وبين زعيم التمرد الذي لقي حتفه في الحرب الأولى عام ٢٠٠٤م حسين الحوثي» لدليل على ما تحمله هذه العصابة الإرهابية من أفكار ضالة مارقة غذتها مناهج خارجية ارسلت إلى هؤلاء الشرذمة.

إن حجم الجرائم البشعة واللا إنسانية التي يمارسها الحوثة ضد النساء والأطفال والشيوخ في صعدة ومديرية حرف سفيان وضع الدولة ممثلة بقواتنا المسلحة والأمن البطلة وخلفهما أفراد الشعب أمام مسؤولية وضع حد نهائي لهذه العصابة واجتثاث جذورها من الأرض لأنها أوبئة إمامية ظلت وتحت جنح الظلام تنمو منذ انتصار شعبنا في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م وتخليص الوطن من الحكم الإمامي الكهنوتي الرجعي المتخلف الذي تحلم عصابة الحوثي اليوم العودة إلى زمن ماقبل الثورة.. ووجدت هذه العصابة أو الشرذمة من يغذي أحلامها المريضة ليس بهدف تحقيق حلم الشرذمة أوبئة الإمامة المبادة بل النيل من جمهوريتنا ووحدتنا المباركة ونهجنا الديمقراطي.

من القول الذي تؤكده قواتنا المسلحة والأمن في أرض الميدان معركة الشرف ضد جماعة التمرد في صعدة فإن الحسم النهائي بإذن الله بات قريباً.. وباتت صعدة على موعد مع النور والاستفادة من خيرات الوحدة.□

رؤية.. وثيقة.. مشروع.. هر.. بس.. قط!

فيصل الصوفي

■ أحزاب اللقاء المشترك ولجنة الشيخ حميد المسماة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني صار لديهم «ملزمة» مرة يسمونها «رؤية اللجنة التحضيرية للحوار الوطني لإنقاذ الوطني».. هكذا.. ومرة يطلقون عليها «وثيقة» من باب الدلع أو التحبب، ومرة «رؤية الإنقاذ».. وأسماء وأوصاف كثيرة، وهي كما يقول الساخرون في قريتنا «الاسم غالي والعشاء مقلي».. فاسماؤها كثيرة مثل ذلك الحيوان الأليف الذي يسمى قط، هر، بس، عسان، نسم، والفائدة منه قليلة..

قرأت تلك الملزمة مرتين.. وإذا كانت تلك هي خلاصة ما لدى أحزابنا من آراء وأفكار وتجارب وخبرات، فإن هذه السطحية والضحالة تشعر المرء بأن كرامته الوطنية مطعونة، وإذا كان الذين سبكوها هم من نخب البلاد فقل إن تلك الأحزاب إما غير جادة أو إنها قد ابتليت بقحط الرجال.

أصحاب تلك الملزمة مثل الأم التي «تنشم» الحريرة.. يقولون عنها إنها أفضل وثيقة توصل إليها الفكر السياسي اليمني عبر تاريخه، وإنها تضمنت تفسيراً نهائياً لمشكلات اليمن وحلاً ناجعاً لها، وقالوا أكثر من ذلك، وأنا شخصياً عندما أقرأ هذه المدائح أشعر أنهم يقصدون أغاظتي لأن تلك الملزمة تعكس حالة فقر في الأفكار، بل هي كوّنت - كما يظهر- بطريقة «قص ولصق» نص بيان من هنا وربع تصريح من هناك وشيء منقول من وثيقة سابقة قد تخلوا عنها، مع شوية مقتبسات من تقارير ونصوص دستورية وقانونية معروفة.. وضموا ذلك معاً على ما فيه من ركة واضطراب وتنافر وسموه «وثيقة إنقاذ وطني»..

كانوا في السابق قد أعلنوها في شهر يوليو وفي مؤتمر صحفي كبير وقالوا إنها نتاج عمل مضن وحوارات شملت أحزاباً ومشائخ ونقابات وفعاليات وندوات وجلسات عمل ومشاورات مع كافة فئات الشعب في الداخل و«الخارج» أيضاً، وأن تلك الفئات أقرت الوثيقة في مؤتمر وطني عقد لهذا الغرض في مايو، وفي شهر سبتمبر عقدوا مؤتمراً صحفياً لإعلان الوثيقة مجدداً مع فارق كمي وهو أنها بعد أن كانت ملزمة في أربعين ورقة رفعوا عدد الورق إلى تسعين ورقة.. وحينها قالوا إن هذا الجهد نتاج تشاور وحوار مع المعارضة والشخصيات المهمة في الخارج، واليوم يقولون إن الشيخ حميد يسعى لجمع أصحاب الخارج هؤلاء في مكان وزمان لم يحددا لكي يعرض عليهم الوثيقة، والمطلوب منهم إبداء آرائهم ومقترحاتهم حولها لتطويرها.. ما يعني أنها لم تكن نتاج لقاءات تشاورية وحوارات لا في الداخل ولا في الخارج بل طبخت على عجل وغير مهرة..

قلت هذا ليس من باب محاكاة الغاضبين من أي جهد وطني لايروق لهم، بل لأني مفجوع من شحة الأفكار والآراء الصائبة في هذا البلد، رغم أنه يفترض في المعارضة أن تكون متقدمة ومتفوقة على السلطة في هذه الجوانب.. وإلاّ كيف ستقنع الجمهور بأنها بديلة أفضل؟□

كتابي.. كتابك

بوضوح

ابن النيل

■ ما اخترته عنواناً لزاويتي هذه.. ليس سوى تسمية لها دلالتها لواحدة من المبادرات الإنسانية الخالصة التي جرى الإعلان عن ولادتها في قاعة بيت الثقافة بصنعاء.. منتصف الأسبوع الماضي، وكنت واحداً من بين شهودها، وهي مبادرة تستهدف إنشاء مكتبة عامة للأطفال من عمر خمس سنوات الى سبعة عشر عاماً في كل مخيم فلسطيني، وفي كل حي يعاني قاطنوه من أفة الفقر، وقد تحولت من مجرد فكرة الى واقع ملموس، بفعل المساعي المشكورة للقائمين عليها وهم مجموعة من المتطوعين بمختلف فئاتهم ومراحلهم العمرية، أرادوا لمبادرتهم هذه أن تعمد على الجهد الذاتي التطوعي لأصحابها، بالاضافة الى تبرعات الخيرين، من كتب وأثاث مكتبي وكراس وطاولات وأجهزة كمبيوتر، للمساهمة في اكتمال مثل هذه المكتبات العامة المفترض تعميمها رويداً رويداً في سائر المخيمات الفلسطينية والأحياء الفقيرة، ولا تقلل في سبيل ذلك أية تبرعات نقدية أياً كان مصدرها..

وتأتي مبادرة خيرة كهذه تواصلاً لما سبق الاعلان عنها في اليمن.. من تشكيل فرق عمل ولجان دعم.. للغرض ذاته، في كل من الاردن وقطر والامارات ومصر والسعودية والمغرب، بحيث تأخذ هذه الفرق واللجان على عاتقها مهمة جمع الكتب المراد تضمينها مكتبات الأطفال هذه.. من علمية وأدبية وفنية وتاريخية، بالاضافة الى المستهدفين من قصص وروايات، وذلك من تبرعات الافراد ودور النشر والمؤسسات ذات العلاقة، ومن ثم شحنها الى فروع المبادرة المقرر البدء بافتتاحها في عديد بلداننا العربية التي توجد على أراضيها مخيمات فلسطينية، ومن بينها سوريا ولبنان وكل من قطاع غزة والضفة الغربية في فلسطين المحتلة.

وكم هو جميل ورائع أن نجد في زمننا هذا من يهتمون بحاضر ومستقبل أجيالنا الطالعة، خاصة في جانب العلم والمعرفة، حيث أساس التنمية البشرية وعمودها الفقري، فكم نحن بحاجة إلى اللحاق بركب من سبقونا في مجال العلم والتعلم على أهميته.

وهذه تحية عروبية الهوى إلى الفنانة التشكيلية الفلسطينية أماني البابا.. المشرفة على هذه المبادرة الإنسانية الخلاقة في بلاد اليمن، وإلى حديث آخر.□

ibnuneel@yahoo.com

اخي المغترب : التأمين الاجتماعي حق نص عليه الدستور اليمني واكدته القوانين النافذة فبادر دون تردد بالتسجيل للتأمين على نفسك

مع تحيات
العلاقات العامة
بالمؤسسة العامة
للتأمينات